

عدله

تمارا حريصي: تسعة أشهر بلا خوف

راجانا حمية

لم تكن تمارا حريصي، أمس، تلك الفتاة التي كانت قبل 3 أسابيع، كانت فرحة، برغم الندوب التي لم تنطفئ بعد في وجهها الملائكي، والتي كانت قد مكثت بسببها أياماً في مستشفى الزهراء. فرحة «ما بتعطيها لحدا»، تقول شقيقتها حنان.

تمارا، الشابة التي عانت عاماً ونصف عام بسبب عنف زوجها حسين ف. تفرح اليوم بتسعة أشهر «أهداها إياها القضاء في مجتمع ذكوري لم تكن تمارا لتحصّل فيه شيئاً»، تتابع حنان. فهي اليوم حرة، وإن مؤقتاً، بعد صدور الحكم القضائي بحق زوجها، معنّفها، من الجلسة الأولى. فأمس، وبعد أقل من ساعة من استجواب المتهم بتعنيف تمارا، حسين ف. أصدر القاضي المنفرد الجزائي في بعيدا حسن حمدان الحكم القاضي برد طلب إخلاء السبيل الذي كان قد تقدم به محامي المدعى عليه «بسجنه لمدة تسعة أشهر وتدريبه غرامة مالية بقيمة عشرين مليون ليرة لبنانية عقوبة على اقتراحه جرم الضرب والإيذاء».

حكم كهذا يريح تمارا. فهي لم تكن تحلم بذلك الترف: 9 أشهر بلا خوف. 9 أشهر مع ابنتها تستطيع أن تعيش فيها بحرية وأن تسعى خلالها إلى الحصول على الطلاق. لكن الخوف لم يسقط بعد. في قلب تمارا الذي عانى عاماً ونصف عام ذكريات مؤلمة عن زوج رمى بزوجته وابنته التي لم تكن قد بلغت بعد شهرها الرابع تحت المطر في ليل قارس. كلها تحسب لها حسابات تمارا. فبعد تسعة أشهر ما الذي يمكن أن يحصل؟ ولم صدر الحكم بجرم ضرب وإيذاء وليس بجرم محاولة القتل، والكل يعرف كيف هربت تمارا من الموت قبل ثلاثة أسابيع؟ ما الذي حصل أمس في الجلسة؟ تقول ليلي عواضة، المحامية في جمعية «كفى عنف واستغلال»، إن «تمارا في أول إفادة لها تحدثت عن الاعتداء بالضرب، ربما لم تستطع التعبير كفاية عن محاولة القتل، علماً أنها أمام وسائل الإعلام قالت إنه حاول قتلها، وعلى هذا الأساس رفع المحضر إلى النيابة العامة بحسب الإفادة الأولية لتمارا، ومن النيابة العامة تحولت الشكوى إلى القاضي المنفرد الجزائي بجرم الضرب والإيذاء، استناداً إلى المادة 555 عقوبات»، وهي التي تنص على أنه «إذا نجم عن الأذى الحاصل مرض أو تعطيل شخص عن العمل مدة تزيد على عشرة أيام، عوقب المجرم بالحبس مدة لا تتجاوز السنة، وبغرامة مئة ألف ليرة على الأكثر أو بإحدى هاتين العقوبتين». وعلى هذا الأساس، تقدمت جمعية كفى، بوكالتها، عن تمارا، بشكوى «محاولة قتل» أمام القاضي المنفرد الجزائي، على أن يعيد الملف إلى النيابة العامة، إلا أن القاضي ضم الطلب إلى الأساس.

وفي هذا الإطار، ترى عواضة أنه إذا نُظر إلى الحكم من منظور المادة 555 عقوبات، فهو «كثير منيح». أما إذا نُظر إليه من منظور شكوى محاولة القتل، «فبدنا نروح على محل تاني»، إلا أن هذا «المحل الثاني» لا يكون إلا بالتشاور مع تمارا حريصي. فوحدها صاحبة القرار، فيما الاكتفاء بهذا الحكم والسعي إلى الطلاق وإفحال القضية، أو طلب الاستئناف لتحصيل حقوق أخرى، وفي هذا الإطار، تشير حنان إلى أنه «إذا كان هناك شيء لمصلحة تمارا، فنحن نستأنف، ولكن لم نأخذ قراراً بعد».

من خارج تسوية أهل السياسة». أمس، تحول اللقاء الذي كان مقرراً داخل مبنى الضريبة على القيمة المضافة (TVA)، إلى اعتصام خارجها بعدما رفضت القوى الأمنية دخول الكاميرات إلى بهو المبنى.

وقال عضو هيئة التنسيق وليد الشعار إن «الحراك تحول بشكل موضوعي ضمن الظروف المحيطة بالبلد، ولا سيما الأمنية منها، إلى لقاءات داخل الوزارات». ورأى أن «الوضع الأمني المستجد يتطلب من الحكومة اتخاذ إجراءات فاعلة وليس التهرب والتحجج بالوضع من أجل تطير الحقوق».

رئيس رابطة موظفي الإدارة العامة محمود حيدر تعهد بأن «الموظفين لن يياسوا ولن يتعبوا من المطالبة بحقوقهم». ودعا المسؤولين إلى «تحمل مسؤولياتهم، وإقرار السلسلة لكل القطاعات الوظيفية في إطار حفظ الحقوق لا ابتلاعها».

أما رئيس رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي حنا غريب، فرأى أن القضية لم تعد مسألة سلسلة رتب ورواتب، بل تجاوزت هذا الملف بعد انكشاف كل المواقف السياسية من خلال هذه السلسلة، إذ إننا «نواجه اليوم مشروع تصفية ما تبقى من دولة الرعاية الاجتماعية بموظفيها ونظامها ومؤسساتها».

وقال: «نخوض من خلال عنوان السلسلة معركة الوجود، في أن يكون للبنان دولة أو لا يكون». وسأل غريب: «هل هذه مسؤولية هيئة التنسيق وحدها، أم هي مسؤولية كل الشعب اللبناني، ومسؤولية القوى السياسية التي تقول إنها مع بناء دولة، ولا تراها تتحرك من أجل هذه الدولة التي تصفى مدنياً وعسكرياً؟». ولفّت إلى أنهم «يريدون الخصخصة، لا إعطاء سلسلة ولا نظام تقاعد، ولا تثبتنا، يمارسون تفتيت البلد لبناء داعشيات فيه، نحن رمز هذا البلد ووحدته، ولأننا كذلك تمارس علينا السياسة الداعشية».

أعضاء هيئة التنسيق انتقلوا بعدها إلى مبنى مصلحة تسجيل السيارات - الميكانيك، حيث كان الموظفون يعملون بصورة طبيعية. وقد عقدت الهيئة لقاء مع رئيس المصلحة العميد جورج لطوف وشرحت له حقيقة موقفها ودعت إلى أهمية الالتزام بالإضراب.



أما مصير الإضرابات والاعتصامات فلا يختلف عن مصير عريضة المليون توقيع». وبلغت إلى أن «هيئة التنسيق لا تتجاوز كونها تجمعاً للحزب السياسية، ما عدا الإضافات النوعية لبعض القادة النقابيين، لكن نعيش في وهم إذا كنا نظن بأن الحل يمكن أن يكون

أحد الأساتذة الثانويين يقول إنه ليس يائساً، لكنه بات يلمس أن التحركات الاحتجاجية في الشارع لا تؤدي إلى نتيجة في مجتمع طائفي ليس فيه رأي عام «وكل عنزة فيه معلقة بكرعوبها»، لذا فإننا «نشعر بأن الورقة الفعلية هي ورقة مقاطعة تصحيح الامتحانات.

إتهام

وحدها تحدت الظلم
يوميًا

البديد

رمضان
أكل

نور النور

سهرة رمضان مع الفت والابداع

طابت اوقانكم

الاربعاء 10:00 ليل

موجات الاذاعة
92,3 91,9 91,7
www.alnour.com.lb

اذاعة
النور

بناء

إلا أن المسألة لا تتعلق بتعويضات لعائلات دون أخرى فقط، فمعظم الأهالي هناك يدركون أنهم لن يلبثوا طويلاً هناك. ما يؤرق الصيادين أكثر هو «البديل» من المينا وخوفهم من اللجوء إلى قطع أرزاقهم قبل إيجاد البديل. «نحننا ولاد بيروت ما منا نروح مينا الدورة» يقول محفوظ، ويستطرد: «صيادي مينا المنارة مش قبلانين نحننا نجي!»

اللافت أن أكثر من 150 صياداً يعملون في مينا الروشة، وحتى اليوم لا يعرفون مصيرهم، إلا أن اللافت أكثر أن عدداً كبيراً منهم لم يكن حاضراً أمس، والسبب حسب سامر (أحد الصيادين) أنهم «مينجين وموعودين بالمينا البديلة». كذلك غاب عن التحرك مسؤول المينا وفتيق الجيزي، الذي يتهمه بعض الصيادين بأنه «زلة» ماهر أبو الخدود، الموكل إليه آل الحريري اقتلاع الصيادين من المينا، تمهيداً لوضع اليد عليها وتحويل الأملاك العامة البحرية إلى ملحقات لاستثمارها في مشروع سياحي ينوي آل الحريري إقامة هناك. تجدر الإشارة إلى أن إنشاء المينا يحتاج إلى ثلاث سنوات على الأقل، فإذا كان بقية الصيادين موعودين بالبديل، فكيف يقبلون بقطع الطريق إلى مينااتهم قبل ثلاث سنوات؟